

سيمائية غريماس السردية وإيديولوجية الانغلاق من إنتاجية المعنى إلى محدودية القراءة

د. بن سنوسي سعاد
معهد الآداب واللغات
المركز الجامعي بـغليزان

مركز البحث

شكّل النسق السردي حقل الاستقصاء السيميائي البنوي بامتياز، حيث أفضت الأفكار القرائية المشاركة حوله إلى خلق مقولات إجرائية هيمنت على التفكير النسقي في الدراسات السيميائية، ولاسيما محدّدات "غريماس" المنهجية التي حققت نتائج باهرة في مجال التحليل والاستقراء كونها راجعت أطر النموذجين الشكلي والأنثروبولوجي وأعدت صياغة برامجهما بما يتوافق مع بنية عالم السرد الدلالي، ولكن أمام مراهناتها على النسق المغلق ومبدأ المحاشية وجدنا أنّ رهانها كان محفوفاً بالمزالق، الأمر الذي أوقعها في فخ الركون إلى النموذج والتسليم بسلطة التأطير المنطقي للدلالات النصية العميقة.

Résumé :

Les études qui s'intéressent du texte narratif ont permis des mesures d'alphabétisation, ont dominé sur la pensée systématique dans les études sémiotiques, y compris les réalisations de Greimas, qui ont obtenu des résultats probants dans le domaine de l'analyse et de l'extrapolation en cours de vérification des modèles formels et anthropologiques et reformulation dans le cadre de la structure du récit écrit, et de leur participation dans le contexte de l'intérêt de la système fermée et le principe immanenciel, ce qui l'a menée à tomber dans le piège et la stagnation puis modèle résume une connotation textuelle profonde.

تحددت نظرية قراءة النصوص السردية في العقد السادس من القرن الماضي تجديداً معتبراً، تمّ على إثره الارتقاء بمستوى الطرح السردية، إذ

تبنى آليات تقنية علمية في مقارنة المادة السردية وتحليل حيثياتها، فبعد أن اعتنقت عن أسر التصورات النقدية السابقة، راحت تؤسس لمنهجها متبينة بذلك جهازا مفاهيميا ومصطلحيا أقل ما يمكن أن يقال عنه أنه فرض نفسه كركيزة قرائية كفيلة باستقراء النصوص الحكائية ووصف أشكال محتوياتها.

إنّ غاية هذه النظرية التي تزعمها "غريماس" والتي شكلت لحظة حاسمة في تاريخ البنوية وما بعدها تكمن في تقييدها لتصورات نقدية تُعنى بالوقوف على مستويات إنتاج المعنى في المتون السردية، ومنه فإنّ الإمساك بالمعنى ضمن التوجه الغريماسي «ليس شيئا آخر سوى إسقاط لوعي موجه إلى ما يمثّل أمامه من خلال سلسلة من العلاقات التي تقود في نهاية الأمر إلى تحديدكم معنوي هو حاصل هذا الإسقاط»¹، وهذا الإسقاط هو الذي يبرر الحديث عن المضمون «من خلال شكله لا من خلال جوهره، وهو ما يحدد غاية التحليل ومنتهاه»².

ومن ثمة، استمدت هذه الفكرة خصوصيتها التحليلية من طبيعة البحث الدلالي وعلاقته بتجليات المادة الحاملة للمعنى، فمعظم المراحل التي يشير إليها المسار التوليدي* ضمن النص مبعثها ما ارتكز عليه "غريماس" من أفكار أساسية أثناء بلورته لفكرة تشكّل المعنى وتجسده داخل الوحدات السردية.

وعلى هذا الأساس، فإنّ توليد الدلالة لا يمر عبر إنتاج ملفوظات منتظمة داخل خطاب ما، بل إنّ الدلالة تستند في وجودها إلى البنيات السردية التي تنتج الخطاب الذي يفترض فيه أنه يتمفصل إلى ملفوظات³.

إنّ هذا التوجه، يفسر مساعي "غريماس" الرامية إلى تبني استراتيجية محددة تعينه على تتبع حيثيات تشكّل المعنى في النص، التي

انتهى من خلالها إلى تحديد مجموعة من الآليات الإجرائية، انقسمت بدورها إلى مستويين أحدهما سطحي (متجلي) والآخر عميق (محايت).

وإذا كان المبدع يتعامل مع البنيتين السطحية والعميقة للنص تعاملًا ينأى عن الممارسة التحليلية والطروحات المنتجة لموضوعية التحليل المحلي للمعنى، فإنّ هذه البنى لا تعدو أن تكون إلاّ وصفا تجريديا للكيفية التي يبني بها النص عملياته السردية.

وعليه، ولما كان الأمر كذلك فإنّ هذه الصياغة النقدية أخذت بُعدا ميكانيكيا في تعاملها مع النصوص، وغدت رؤاها المنهجية وكأنّها تمثلات آلية تسعى إلى ضبط حدود الدلالة تحت ما يسمى بالدلالة الكلية المؤطرة للنص، ومن هذا المنطلق فقط جاز لنا أن نلتصم تلك الثغرات التي أملتتها خطأ "غريماس" السيمائية، وذلك من خلال الوقوف على العطب الذي أصاب النمذجة التحليلية.

نمذجة النظرية:

"بين انفتاح النص وقيود النظرية"

أخلص "غريماس" للنظرة المحايدة إذ اعتبرها عتبة أساسية لبناء مشروعه العلمي القائم على مساءلة المعنى، فكان أن رهن حقيقة الوصول إلى القصد الدلالي بخصيصة الاختلاف والعلاقة والبنية، وعليه، وبغض النظر عن المردودية الحقيقية لهذا الإنجاز الذي تحقق ضمن تصور نقدي جديد، وبعيدا عن درجة استيعابه في الوسط المعرفي وتقبله، فإنّه قد ساهم بشكل أو بآخر في زعزعة كيان النص بوصفه فضاء أيديولوجيا واجتماعيا وثقافيا ينم عن روح لا تحدها حدود النظرية ولا تقيد امتدادها وسيورتها المساعي النقدية.

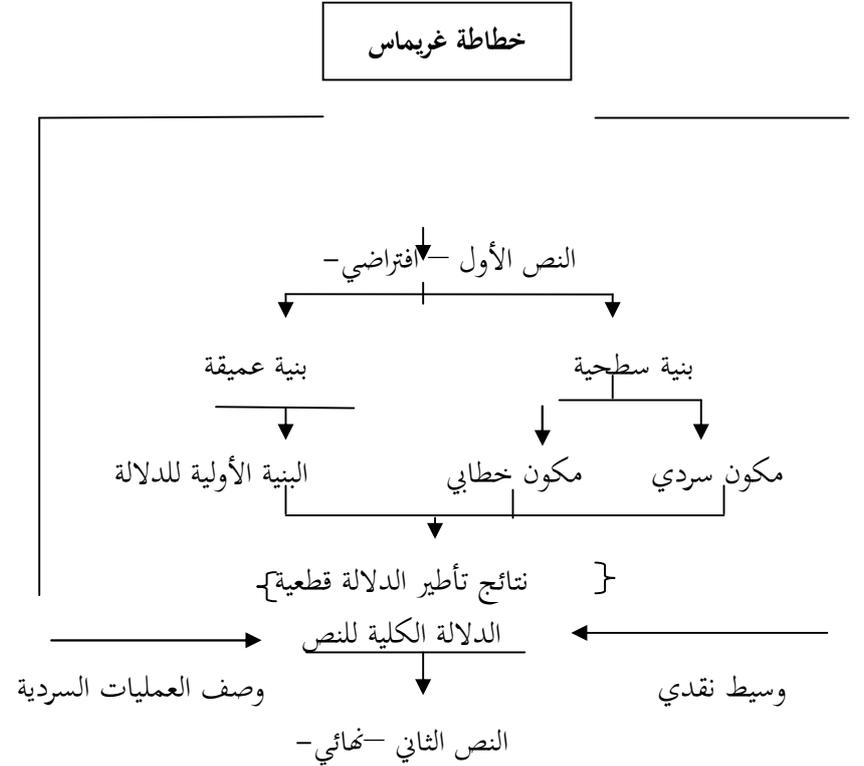
ضمن هذا التصور، ألفينا "غريماس" يدخل بالنص السردية منطقاً انعطاف حادة في سياق الدرس السيميائي، فإذا «كانت البنية الأولية لدلالة نص ما مفروضة من قبل البروتوكول المنهجي»⁴ والذي يمكن له أن يصل بالنص إلى نقطة نهائية تفضي إلى النتائج قطعية، وإذا كان «المعنى لا يوجد في النموذج النظري بل يتمثل في صورة واقعة ثقافية ذات أثر أيديولوجي»⁵ يصح لنا إذن التساؤل عن هذا التضارب الموجود بين انفتاح النص وقيود النظرية المفروضة على هذا النص في إطار خطاطة "غريماس" السيميائية.

إنّ هذا النص الذي وصفناه بالانفتاح - وهي طبيعته التي خلقت بها - يُبنى ضمن المنظور الغريماسي من خلال إسقاط مسار توليدي يُحدّد المستويات والعمليات المولدة للمعنى. وعليه، لا يمكن الحديث عن توليد للدلالة إلاّ ضمن هذا المحور الموجود داخل النسق، ولا يتم استجلاء البناء الدلالي إلاّ وفق خطاطة معيارية ثابتة تحدد شكل محتوى العمليات السردية.

استناداً إلى هذا، وإذا جاز لنا وصف خطاطة "غريماس" بثبوتية الطرح، وجفاف يكتسي بعدها المعيارية شأنها في ذلك شأن القوانين الرياضية، فإنّ هذا المسار التحليلي قد تأثر بسياق التحوّلات التي شهدتها وتشهدها إيديولوجية القراءات النقدية، فهذا "فرانسواراستي *F. Restier*"^{**} من جهته يتيح فرصة تفعيل التأويل الذي بإمكانه أن يؤكد حقيقة الانفتاح النصي، والذي من شأنه أن يزيج صرامة الوسيط النقدي، ويفتح مجال تعددية النتائج القرائية واختلافها، بحيث يصبح «كل قارئ حراً في تتبع اتجاهه الخاص وفي تغيير المسارات التي يشير إليها النص أو حذفها تبعاً لأهدافه ولوضعيته التاريخية، مما يثبت بشكل مخالف لما هو متوقع، موضوعية المعنى، فإذا طالبنا مثلاً، من مجموعة من القراء استخراج

تواترات سمة دلالية ما، فإننا سنسجل نتائج متعددة تشهد على القدرة الفردية لكل واحد منهم»⁶.

تأسيساً على هذا الطرح، يمكن أن تُرجع مسألة تقنين المعطيات الدلالية للنص من قبل "غريماس" إلى طبيعة الخطاطة نفسها، وإلى طبيعة التعامل بها في عملية القراءة على نحو ما تبرزه الترسمة الآتية:



يتضح من خلال هذه الترسمة أنّ تقنين المعطيات الدلالية للنص إنما يرجع إلى عملية الإسقاط المنهجي التي تُفرض على النص باعتباره مخبراً للتجريب، والتي تحدُّ من انفتاحه نظراً لما تحققه من نتائج دقيقة أثناء التحليل.

وبهذا التصور يغدو نموذج "غريماس" -وكما يعتقد بول ريكور *P. Ricoeur* - «محكوما بإكراه مزدوج، أحدهما يخضع لإكراهات المنطق، وثانيهما يرتقن لمستلزمات الممارسة، وفي هذه الحالة لا يمكن أن يستجيب للإكراه الأول من خلال الدفع بالمكونات السردية إلى أقصى حد ممكن داخل المربع السيميائي، إلا إذا كانت أهليتنا السردية قادرة على إضافة عناصر ملائمة من طبيعة توزيعية»⁷، ذلك أنّ الإمساك بدلالات النص لا يستوجب الانحصار ضمن الفكرة التي تقضي بضرورة تقليص المعنى والقبض على تشكلاته من خلال الحدود التي تحدّه، ولا يتهيأ له تلمس معانيه العvisية في إطار التصور الذي يفيد بأن النص «وعاء لمعنى مكتمل ومكتف بنفسه، ويمكن بالقليل من الجهد النظري والمثابرة التحليلية التعرف عليه وتحديدته باعتباره الحد المجرد لنص مشخص»⁸، إنّ المعنى وعلى خلاف ذلك يفيض عن النص الذي يحتويه ويتجاوز حدود التأطير لأنّه يشب عن طوق المعيارية ويستشرف آفاقا لا نهائية، كونه يتعارض مع الموقف التفسييري ذي النزعة العلمية، وهو موقف يعكس -من منظورنا- حقيقة المأزق الذي وقعت فيه خطأ "غريماس" القرائية، فهي بهذا الاتجاه التحليلي حوّلت القارئ إلى متلق سلبي يتعامل مع النص تعاملآ آليا، أسندت له مهمة تنفيذ برنامج معطى بشكل مسبق، إذ سعت بموجب صنيعها إلى تقييد المعنى ووضعها في قالب مغلق مفصول عن آفاقه الممتدة نحو العوالم المفتوحة.

وبهذا، فإنّ الرؤية التي خصّتها السيميائية السردية للنص إنّما تعكسها تلك البرامج التحليلية التي ألغت بصيغة مباشرة المرجعيات التي لا تعمل بصيغة مباشرة داخل النص، ليكون المعنى من منطلق تصورها محايا للنص «إنّنه حاصل علاقات تتحقق داخل نسق وحاصل الاستبدالات الممكنة لهذه العلاقات»⁹. واستنادا إلى هذه الرؤية، يتجلى مبدؤها المحايث الذي يؤيد فكرة انغلاق النص واكتفائه

بذاته، وبالتالي فإنّ السيميائية السردية لا تسعى إلى خلق عوالم جديدة للنصوص المعروضة للتحليل، وإنما تكتفي بإعادة صياغة ما يقوم النصّ بتمثّله ضمن مسار مجرد، ليغدو المعنى متجلياً بصورة آنية تنأى عن فكرة الأخذ بأسبقية النسق ولواحقه، ولا فائدة إثر ذلك من الحديث عن ما يحيل إليه المعنى خارج النسق.

وعلى هذا الأساس، يمكن الإشارة إلى إكراهات القواعد المنهجية التي لا تسمح بالذهاب إلى ما هو أبعد من النسق الداخلي، ولعلّ فكرة القبض على الدلالة الكلية المؤطرة للنصّ أبلغ دليل على محاولة تقييد النصّ، فغريماس كان حريصاً كل الحرص على الكشف عن ما يوحد دلاليًا بين وحدات النصّ المعنوية المبتوثة في أجزاءه، ليكون هذا التوحيد من منظوره هو المعلن عن القراءة الموحّدة للخطاب، ولنا أن نتبع هذا المسار المفهومي فيما جاء على لسانه، يقول: «إنّ حقيقة وجود الخطاب إنّما هو رهين بوجود تشاكل موحد بين مجموع الجمل التي تشكّله، ويمكن التعرف على هذا التشاكل من خلال تراكم جملة من المقولات اللغوية التي تخترق هذا الخطاب من بدايته إلى نهايته»¹⁰.

إنّ ارتباط الخطاب على نحو ما جاء به هذا التصريح بنظام التشاكل الذي يؤطرّ تواجهه، يؤدي لا محالة - ووفق زعمنا - إلى الحدّ من توالد دلالات هذا الخطاب، وعليه، ولما كان الخطاب يتميز بسيورة لا نهائية لدلالته، فإنّه من الأنسب تجاوز هذه الرؤية إلى ما يبرز الخصوصية الخارج حكاية للتشاكل، ومن ثمّ للخطاب، ولعلّ هذا ما استدركه "فرانسوا راستي" حين أدرج هذا المفهوم ضمن المسار التأويلي^{***}، فانطلاقاً من المبدأ الذي يفيد بأنّ كل معنى كيفما كانت مساراته، هو نتيجة عمليات التأويل التي تجعله متعلقاً بالاستراتيجية التي يكوّنها النصّ بتفجير داخله على خارجه، يؤكد "راستي" «أنّ الطبقات الدلالية والتشاكلات المرتبطة بها، لا تتأسس

من النسق الوظيفي للغة فحسب، ولكن تتبع أيضا من السجل الكلامي ومما تقدمه القيم المتولدة عن مختلف الأنساق الاجتماعية»¹¹ ليغدو التشاكل من منطلق الخاصة الخارج حكائية مرتبطا بنظام محتمل يسمح بتجاوز القراءة الموحدة للنص ويدمج الأنساق الاجتماعية كأساس لاستقراء المكونات الدلالية.

لذلك، ولما كان النص يتشكل في أساسه من جملة من الأنساق اللغوية فضلا عن التسنينات الإجتماعية، فإن هذه الأنساق هي نفسها التي لها أن تتدخل في تأسيس الأنماط السيمية لتكسيبها سمات تمييزية متحولة غير ثابتة، ضمن هذا الإعتبار، ميّز "راستي" بين السيماتالصلقية (*Sémesinhérents*) المرتبطة بالنسق الوظيفي للغة، وبين السيمات العائدة (*SémesAfférents*) المرتبطة بمختلف الأسنن الاجتماعية، محددًا بذلك السمات الخاصة بكل نمط، فالسيماتالصلقية تتسم بأثما: تقريرية، تمييزية، نهائية وكونية، على عكس السيمات العائدة التي توصف بأثما، إيحائية غير تمييزية، لا نهائية، وغير كونية¹²، وعليه، وباعتماد القيمة الاجتماعية التي تنضاف إلى القيمة اللسانية في تمييز الوحدات الدلالية للنصوص، فإن هذا سيؤدي حتما إلى خلق متغيرات دلالية وإلى تفعيل التأويل، مما يسمح بتأكيد فكرة انفتاح النص، ومما يؤكد ضرورة تجاوز النمذجة النظرية في التعامل مع النص المنفتح.

يبدو أنّ هذا التصور قد نبّه لما شكّل مأزقا قرائيا في خطاطة "غريماس" السيمائية، فعوض أن تسعى هذه الأخيرة إلى فتح النص على الاحتمالات الممكنة، اكتفت بالحد من المد الدلالي للنص، والتقليص من الإمكانيات المتاحة لتجعله متأطرا حول محور دلالي تحكّمه قيمة دلالية واحدة، ولا مجال بذلك إلى الحديث عن تعددية المعاني، وبالتالي، فإنّ عمل القارئ سيكون بموجب هذا الطرح محكوما بقصدية النص التي تُجلبها بؤرته الدلالية المركزية، وسيكون

بذلك ممثلاً لمبدأ التفسير الذي سيمكّنه من بسط الوصف العلمي والموضوعي للنص.

من هذا المنطلق يمكننا القول، إنّ صرامة الخطاطة الغريماسية أحوالت الحدود الوصفية للنص إلى قيد ثابت على آليات إنتاج المعنى، واستثماره داخل النصوص-السردية بالأخص-، ولاشك أنّ هذا التعامل الإجرائي لا يمكن أن يفضي إلى بنى أعمق مما تشير إليه العلاقات الداخلية، ليتحول «أمر إنتاجية القراءة- كما صرح بذلك "غريماس"- مستبعدا بل مستهجنا في الكثير من الأحيان»¹³.

فأحادية القراءة وفق هذا المنظور، هي المعادل لما يترجم وحدانية المحتوى الذي يتضمنه النص، مما يضع حدا للمغامرات التأويلية، واستنادا إلى هذا فلا نستبعد أن تنتهي رحلة البحث عن المعنى النهائي للنص، لأنّها تسحب النص في هذه المرحلة ولا تترك له مجالاً للبروز بطاقاته الدفينة في مرحلة أخرى.

إنّ محاولة تلمس قصد النص المعنوي الموجّه من الخطاطة التحليلية وقياس حدوده قد يشكك من قيمة القراءة الاستكشافية وقدرتها اللامتناهية على تبني مختلف الرؤى الإيديولوجية، وفي هذه الحالة «لن تكون هناك أحداث ولن تكون هناك مفاجآت وتشويقات، ولن يكون هناك شيء يروى، وسيكتفي التركيب السردى السطحي بوصف تناقضات تامة وعلاقات ضدية تامة واقتضات تامة»¹⁴، وهي علاقات يتضمنها النص الثقافي قبل أن تتجسد في نص بعينه، وكما هو الحال كذلك، فإنّ خصوصية النص الدلالية والجمالية لا تتحدد من خلال النماذج التأويلية، بل بإحالتها على اللاملموس من الأبعاد الثقافية والاجتماعية وغيرها.

وعليه، فلا رجاء في أحادية القراءة ولا أمل في رؤية نص يتشبع ذاتياً ويستقر ضمن حضور نهائي، ولا وجود لقصدية توجه النص نحو غاية دلالية بعينها، فما «يطلق العنان للدلالة هو ذاته ما

يجعل توقفها أمرا غير ممكننا»¹⁵، فالنص المتجلي بوساطة اللغة والأنساق المكتملة لها، إنما يندمج ضمن لعبة متنوعة للدوال، « ذلك أنه لا يحتوي على أي مدلول متفرد ومطلق، ولا وجود إثر ذلك لأي مدلول متعال، ولا يرتبط الدال بشكل مباشر بمدلول يعمل النص على تأجيله وإرجائه باستمرار»¹⁶.

ومما يبدو واضحا استنادا إلى ما سبق، أنّ « الأنموذج المحايث إنما يبني أساسه على مبدأ الاستقرار ما يجعل العديد من نتائجه تتحول إلى مسلمات لا ينفك منها أي نموذج لاحق»¹⁷، وما ينجرّ عن ذلك انقياد الطرح المحايث صوب وضع ضوابط متكافئة بين إنتاج المعنى داخل النص وآليات تحديده وتوجيهه، وبالتالي، فإنّ إمكانية التنقيب عن الدلالة الأصلية في النص - كما هو مثبت في تصور "غريماس" - يشكل عائقا منهجيا كونه يتجاهل السياق الثقافي الذي يقعد النص ويصدّق على دلالاته^{****}.

وعليه، فإنّ مثل هذا التصور، قد يشكك في صلاحية كل الإجراءات التحليلية التي اعتمدها "غريماس" ضمن خطاطة السيميائية، ولعلّ هذا ما كان قد أشار إليه "جاك فانتانيلي *Jaques Fontanille*" حين تنبهه إلى محدودية آلية المربع السيميائي، « فمجرد إنشاء مربع سيميائي في أثناء تحليل نص أدبي - من منظوره - يعني هذا أننا أمام مقولة ثابتة يكون تكوينها منتهيا، ومادام البحث عن الكيفية التي تجري بها عملية التلقي من تجميع لمجموع الأشكال، واختيارها وترتيبها من أجل تنظيمها في مقولات يبقى مستعصيا، فإنّه لا يمكن للتحليل القائم على المربع السيميائي استيعابها، وكون الحال كذلك فينبغي البحث عن مناهج أخرى ونماذج جديدة للتحليل تدمج هذه الفرضيات الجديدة»¹⁸.

والحاصل، فإنّ الاستكانة إلى الخطاطة الجاهزة أثناء القراءة تتسبب من منظور "بنكراد" في إفقار النص، ذلك « أنّ المعنى في

هذه الحالة لن يقول إلا ما تسمح به هذه الخطاطة، ومعناه بعبارة أخرى، أنّ المعنى ليس في النص، بل في الحقائق الثابتة داخل الخطاطة»¹⁹، وكون الحال كذلك فستظل هذه الخطاطات التقنية جوفاء بدون أية مردودية تحليلية، «إنّما ما يُمكن من التعرّف على ما نبحث عنه ونحن على علم به بشكل سابق، فالغاية مدرجة في النموذج، والمعنى في النموذج، والنص مكتوب وفق غايات النموذج أيضا وكل ما لا يستقيم داخل هذا النموذج لا يمكن أن يكون سوى مضاف عرضي لا يُمكن الأخذ به»^{20****}، فيصبح بذلك النص ثابتا مستكينا، ويتحوّل جرّاء ذلك القارئ إلى مجرد آلة مبرمجة مدعّمة بآليات تقنية هدفها الوحيد هو الوصول إلى سر النص الحقيقي.

وعليه، وفي خضم هذا الصراع بين النص وآليات قراءته نلغي "بنكراد" يتصدى بقوة لمخلفات التأطير المنهجي، فإذا كان النص في توجّه "غريماس" «مُبرمج بشكل سابق على حالات التجسيد اللساني، ولن تقوم الصيرورة التسريديّة من خلال حالات المتابعة سوى بتفجير الطاقة المنطقية التي يحتضنها النموذج التأسيسي في حالته البدئية المجردة ونشرها في وقائع محسوسة، وسيقود التعرّف على آليات هذه البرمجة إلى الكشف عن البنية الدلالية العامة للنص السردية»²¹، فإنّ هذه الرحلة التحليلية ستكون بمثابة «رحلة لاهوتية محكومة بقصدية مطلقة تقود بين طرفين معروفين: أصل مولد لا تدركه الأبصار أولا، ثم تحقّقه من خلال نسخة مشخصة ثانيا، وهذه النسخة هي سبيلنا الأوحّد للتعرف على الأصل الأول والعودة إليه من جديد»²².

إنّ مسألة مثل هذه قد تحدّ من طرح الإمكانات الدفينه في النص، كما قد تشكك في جدوى القيمة الاستكشافية لأي تحليل، فإذا «كانت هذه العمليات مبرمجة بشكل سابق داخل بنية دلالية بسيطة تحتوي على سلسلة من العلاقات هي ما يجب تطويره لاحقا

لإغناء النموذج من خلال تحقيقه في واقعة نصية مخصوصة (النص السردية في حالتنا)، فإنّ النص يكشف بشكل مبكّر عن كل أسراره، ولن يقوم القارئ سوى بالكشف عن معنى مودع بشكل سابق في النص ويتخذ شكل تناظر دلالي عام على المحلل أن يصل إليه»²³.

واستنادا إلى هذا، فإنّ آلية تحديد الدلالة الكلية للنص لا تكتسب أهميتها التحليلية كونها ستكون بذلك أداة للإغلاق لا للفتح، ولئن كانت محاولة رصد الأسئلة الضمنية التي يطرحها النص في سيرورته اللامتناهية، فإنّه من الضلال - كما يذهب إلى ذلك بنكراد- « أن ننظر إلى النصوص باعتبارها كليات دلالية تخضع لقانون أسمى هو قانون البنية الدلالية الأولية المودعة سرا في النص»²⁴، فوحدة النصوص وانسجامها ليست نتاج مضمون دلالي أصلي محبباً في الأجزاء، كما جاء في مقترحات "غريماس" النظرية، بل « تستند إلى السيرورات التأويلية التي تشير إلى غنى التوقعات والممكنات التي تدفع القراء إلى البحث عن أشكال معينة من التنظيم في النص والاهتداء إليها باعتبارها إمكانا ضمن إمكانات أخرى»²⁵، فلا يمكن من هذا المنطلق أن نعتقد بوجود ضوابط تقيّد إمكانات النص التدلالية، ولا يمكن في ظل هذا الاعتقاد أن نتصور معنىً مكتفياً بذاته، قادر على بسط احتمالاته الدلالية خارج الأفق القرائي المستقبل له، وعليه، وإن كان إلزاماً على القراءة أن تتعرف على امتدادات المعنى، فإنّ ذلك سيكون جزءاً من « صيرورة تشكّله، والتعرف على الواقعة الدالة هو إمساك بصيرورة تعد انتقاء سياقيا مخصوصاً، أو هو فرضية للقراءة، وهو ما يُلغى فكرة التعرف التام على معنى النص»²⁶.

من منطلق ما قيل، تتبدى نقطة التحوّلات لتحقيق أطروحة "غريماس"، إلّا هذا التحوّل لصياغة "غريماس" في بنيتين ذات بعد جشتالي يأخذ منحاً في الساحة النقدية، ذلك أنّها إذا كانت ذا رؤيا هذه البنيات في مستوى نظري مجرد، تجعلها تبدو

منتجة،" فإن رؤيتها بوصفها معيار الإنتاج أو تلقي النصف فعليا يجعلها غير مقنعة، كونه الحد الأدنى متى تستطيع إثبات كفاءتها بوصفها صيرورة منهجية دقيقة للإنتاج والتلقي²⁷.

ولعل هذا الفشل نابع في الأصل من طبيعة القاعدة التي تظهر بموجبها خطاطة "غريماس"، والتي كانت مؤطر فقط للكشف عن الكيفية التي يبني بها المعنى، غير أن هذا الطموح النقدي طرح استقرائي يعين على الإحاطة بكيفيات بناء المعنى، فإنه في حقيقة أمره كان يسعى إلى انتهاج النمذجة التي لم تتجاوز حدود البناء النصي.

ضمن هذا التصور يظهر الفارق بين مسألتين متلازمتين، الأولى منها تتعلق بكيفية بناء المعنى، والثانية مرتبطة بكيفية النص، "إن بناء المعنى هو قبل كل شيء قضية ذرية تداولية، ترتبط بالمعرفة الخلفية وبالوضعيات الشارطة لفعل الإدراك، ومن السمات المميزة لهذه الصيرورة الذهنية المتضامنة كونها غير محصورة عند ما هو مكتوب مستحق لاسيما النص²⁸

في حين يكون بناء النص ذلك فهو قبل كل شيء قضية إجناسية ترتبط أساسا بحدود الجنس و الخطاب²⁹

وعليه، وما دام كل طرف حدد بكيفية معينة تختلف عن سابقتها، فإن خطاطة "غريماس" بذلك لم تكن لتبلغ الهدف الذي يمكنها من التعرف على مسالك بناء المعنى، وإن كانت تزعم بأنها تقدم وصفا دقيقا له، فإنها في واقع الأمر لم تكن تقدم إلا وصفا صوريا لبناء ما لنص سرديا³⁰... ولذلك فإن لحدود المنطقية التي اقترحتها "غريماس" "حالما تملأ بالمحتويات المستنتجة من النص بواسطة آليات الاختزال المفترضة من قبله- تفقد منطقيتها- ليغدو بذلك القالب المنطقي كما لو كان

ذرية لإعطاء الحدس و الفرضيات صبغة علموية³¹، و هكذا تفترض هذه الحقيقة للاستفسار عن صيرورة الاختزال وطرح الأسئلة حول مد مطابقة آليات النموذج وملائمتها الخصوصيات الخطاب السردية.

بناء على هذا الاستقطاب، يغدو هذا التصور الأساس الذي انحدر بنموذج "غريماس" صوب مآزق التأطير الآلي، وهو الذي أكسب القراء نمطية تقنية مجردة من

البعد الأيدولوجي، وعليه مهما توفرت الكفاءة المعرفية للقارئ فضلاً عن الخلفي الثقافية، فإنها ستلغى وتوضع جانبا، و سيجد هذا القارئ ذاته لا محالة المنهجية النظرية التي تقوده لنهج طريق لا يجيد عنه، يكون من منطلقه بنية التجلي النصي بغض النظر إلى البنية الأولية للدلالة التي يطرحها هذا التجلي، و لكن كانت خطاطة "غريماس" كما يزعم صاحبها خطاطة للإنتاج، فإنها بذلك تقصي من تركيبها مظاهر التلقي مما لا يسمح لها بإطلاق العنان للمعطيات الأيدولوجية.

ولهذا السبب فقط، المعنى الأيدولوجي المؤسس - والذي لا تعدو أن يكون البنية الأولية للدلالة سوى عماد مادي له (أي موضوع مباشر أولي) - لا يتطلب من أجل وصف سيرورته الإنتاجية قراء مستندين على مقولات منطقية، تتطلب الارتكاز على مقولات أكثر دينامية تتقاطع والأسئلة التأويلية.

الهوامش المراجع المعتمدة:

- ¹ - سعيد بنكراد، سيرورات التأويل من الهرموسية إلى السيميائيات، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى 2012، ص. 201.
- ² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- * - المسار التوليدي *Parcourt Génératif* مفهوم مركزي في السيميائيات السردية، إنه يشير بصفة عامة إلى صيغة بالغة العمومية تختصر مجمل التفضلات التي يتحدد من خلالها نص ما، إنه سيرورة تقود من أشد المستويات تجريدية (النموذج التكويني، أو البؤر الأولية داخل مسار تشكل الدلالة) إلى أشدها محسوسية (الخافل النهائية) من خلال مستوى توسطي (السرد) وهو الرابط بين المستويين، وكما يدل على ذلك معناه الظاهري، فإنه يشير إلى السيرورة التي تسلكها الدلالة لكي تستقيم من خلال مراتب النص: الانتقال من محور دلالي من قبيل، شر (م) خير إلى إسقاط حالات إنسانية تتحدث عن الصراع بين الخير والشر.
- ينظر: سعيد بنكراد، سيرورات التأويل، (م.س)، (م.س)، ص 298.
- ³ - *Voir, A.J. Greimas, du Sens, éd, Seuil, 1970, P159.*
- ⁴ - عبد اللطيف محفوظ، آليات إنتاج النص الروائي - نحو تصور سيميائي -، منشورات الأختلاف، الجزائر، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى 2008، ص 142.
- ⁵ - سعيد بنكراد، السرد الروائي وتجربة المعنى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، الطبعة الأولى، 2008، ص 19.

**- إنَّ الإنجازات التي قدمها "فرانسواراستيي" في هذا المجال تمثلت في تجاوزه لنظرية "غريماس" حول ما أسماه بالتشاكل الدلالي، وراح وفق نظريته التأويلية يؤسس لتوجه جديد يكون مركزه مبني على أساس ما تحققه السيرورة التأويلية من كشف للأبعاد اللامتناهية للدلالات وقد طرح هذا الإنجاز أو التجاوز في عمله الموسوم ب:

- *F. Restier, Sémantique interprétative, éd, Puf, 1987.*

-⁶ *F. Restier, sens et textualité, éd, hachette, 1989, p 18.*

-⁷ *Voir, P. Ricoeur, Du texte à l'action, éd, Seuil, 1986, P29.*

وينظر أيضا: سعيد بنكراد، سيرورات التأويل، (م.س)، ص. 231، 232.

⁸ - سعيد بنكراد، سيرورات التأويل، (م.س)، ص. 232.

⁹ - سعيد بنكراد، سيرورات التأويل، (م.س)، ص. 263، 264.

10- *A.J. Greimas, Maupassant, la sémiotique du texte : exercices pratiques, seuil, paris, 1976, P28.*

** - يبدو أنّ السيميائيات البنوية بمعيرة اللسانيات لم يعد بوسعها من منظور "راستيي" إنتاج نظرية للتأويل وذلك لثلاثة أسباب مرتبطة فيما بينها، هي:

1- طابعها الاستنتاجي (غريماس ، يلمسليف).

2- طابعها التوليدي (تشومسكي، غريماس): النص هو نقطة وصول

عملية التوليد (وليس نقطة انطلاق التأويل).

3- طابعها الشكلي الذي دفع "يلمسليف" و"تشومسكي" إلى رفض علم الدلالة، ثم القبول من بعد بمنحه دورا ثانويا جدا رغم كل الاختلافات التي يمكن أن توجد بينهما.

ينظر: فرانسوا راستيي، مواضيع وأساليب التأويل، تر: عبد العلي الزيممي، مجلة علامات، مكناس المغرب، العدد 11، 1999، عن موقع سعيد بنكراد:

www.saidbengrad.free.fr

11- *Voir : F. Rastier, Sémantique interprétative, P12.*

وينظر أيضا: حبيبة الصافي، سيميائيات إيدولوجية، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، محاكاة للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، سورية، الطبعة الأولى 2011، ص. 111، 110.

12- *F. Rastier, Sémantique interprétative, P44.*

¹³ - *A.J. Greimas, J : courtés, Sémantique, dictionnaire raisonne, hachette, Paris, 1979, Article Lecture.*

¹⁴ - *P. Ricoeur, Le Grammaire narrative de Greimas, Actes Sémiotiques, 1982, P10.*

-¹⁵ *Jacques derrid, de la grammatologie, éd Minuit, 1967, P72.*

16- أميرتو إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، تر: سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2004، ص. 124، 125.

¹⁷ - عبد اللطيف محفوظ، آليات انتاج النص الروائي، (م.س)، ص 12.

***- لا ينبغي أن يُفهم من السياق الثقافي ذلك المعنى الذي جاءت به التيارات النقدية التقليدية وتبنته ضمن طروحاتها، بل إنّ السياق الثقافي من هذا المنظور هو تمثيل رمزي متأصل في النص عبر مرجعيات غير المرئية من خلال عناصر تحققه. ينظر: سعيد بنكراد، سيرورات التأويل، (م.س)، ص. 328.
-¹⁸Jacques fontanille, *Sémiotique et littérature, essais de méthode*, Puf, Paris, 1999, P45.

وينظر أيضا: قادة عقاق، مأزق السيميائية- قراءة نقدية في جهازها المفهومي والإجرائي - مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، سيدي بلعباس، الجزائر، الطبعة الأولى، 2009، ص.28.

19- سعيد بنكراد، السرد الروائي وتجربة المعنى، (م.س)، ص.24.

20- المرجع نفسه، ص.ص.24.25.

****- المقصود بالنموذج هنا هو سلسلة من التراكمات المندرجة ضمن الدفق الزمني لسلوك مفرد يتميز بالتركرار. ينظر: سعيد بنكراد، إمكانات النص ومحدودية النموذج، مجلة النقد والدراسات الأدبية واللغوية، دورية محكمة يصدرها فريق البحث لمخبر الدراسات الأدبية والنقدية واللسانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، العدد الأول، 2005، ص.14.

¹ -المرجع نفسه، ص.19.

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ - سعيد بنكراد، سيرورات التأويل، ص. 318.

⁵ -المرجع نفسه، ص. 318.

⁶ -المرجع نفسه، ص. 319.

⁷ - عبد اللطيف محفوظ، آليات إنتاج النص الروائي، نحو تصور سيميائي، (م.س)، ص.139.

⁸ -المرجع نفسه، ص. 140.

⁹ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³⁰ -المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³¹ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.